



الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية



لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم

من 1 إلى 24

في مشروع التوصيات

في المواضيع التالية:

1. اللامركزية والتماسك الإقليمي والاقتصادي والاجتماعي: المناطق الساحلية والداخلية
2. نحو إطار مالي أورو متوسطي شامل من أجل التنمية الاقتصادية للمنطقة

اللامركزية والتماسك الإقليمي والاقتصادي والاجتماعي: المناطق الساحلية والداخلية

تعديل 1

السيدة إيناس أبالا سندر (البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم

تعديل

مشروع التوصيات

1 (أ) جديد (قبل المادة 1)

تود أن يساهم الاتحاد من أجل المتوسط، من خلال أدوات التعاون المتاحة له، في تعزيز الديمقراطية وتحقيق استقرار مستديم في جميع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما تطالب بتعميق التعاون مع الشركاء المتوسطيين (والمجتمع المدني) اللذين اختاروا طريق الديمقراطية والمرتقبيين لدعم هام من طرف الاتحاد الأوروبي، لا سيما على المستوى المالي؛

تعديل
السيدة
(البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم

مشروع التوصيات

تعديل

2. تُشدّد على أنّ الهدف الأساسي من السياسة الإقليمية الأوروبية متوسطة يجب أن يركز على بعث فضاء ديموقراطي وفضاء ازدهار مشترك يجمع بين التماسك الاجتماعي (من خلال التعاون الاجتماعي والإنساني والثقافي) والنمو الاقتصادي، بشكل يُمكن دول الاتحاد من أجل المتوسط من ممارسة التبادلات ومن الاستثمار والتطور بشكل مستديم؛

2. تُشدّد على أنّ الهدف الأساسي من السياسة الإقليمية الأوروبية متوسطة يجب أن يركز على بعث فضاء ديموقراطي وفضاء ازدهار مشترك يجمع بين التماسك الاجتماعي (من خلال التعاون الاجتماعي والإنساني والثقافي)، والتماسك الإقليمي والنمو الاقتصادي، بشكل يُمكن دول الاتحاد من أجل المتوسط من ممارسة التبادلات ومن الاستثمار والتطور بشكل مستديم؛

تعديل 3

السيدة إيناس أيلالا سندر (البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم

مشروع التوصيات

تعديل

3 مكرّر (جديد)

تُشدّد على أهمية دور السلطات المحلية والجهوية في ترويج تنمية الشركات الصغرى والمتوسطة، وتدعو بالتالي السلطات الوطنية إلى تعزيز الامكانيات المالية والإدارية للمحافظات الإقليمية.

تعديل 4

السيدة فرانسك بو غارتس (بلجيكا)

الفقرة رقم

مشروع التوصيات

تعديل

6. تُشدّد على أنّ استراتيجيات التماسك الإقليمي التي تم تبنيها من طرف الدول ومشاريع التعاون الأوروبية متوسطة يجب أن تؤيد مقاربة شاملة لمعالجة اختلافات التوازن والتفاوتات الاقتصادية بين المناطق والتي تُجازف بإمكانيات كامل اقتصاد بلد ما، وتشمل:

6. تُشدّد على أنّ استراتيجيات التماسك الإقليمي التي تم تبنيها من طرف الدول ومشاريع التعاون الأوروبية متوسطة يجب أن تؤيد مقاربة شاملة لمعالجة اختلافات التوازن والتفاوتات الاقتصادية بين المناطق والتي تُجازف بإمكانيات كامل اقتصاد بلد ما، وتشمل:

أ. سياسات في مجال البنى التحتية للنقل لحلّ المشاكل المتعلقة بالعزلة وبالتقص في إمكانية الوصول إلى المناطق الداخلية، وكذلك وضع شبكة أوروبية متوسطة للنقل

أ. سياسات في مجال البنى التحتية للنقل لحلّ المشاكل المتعلقة بالعزلة ونقص إمكانية الوصول إلى المناطق الداخلية، وكذلك وضع شبكة أوروبية متوسطة للنقل المندمج ومتعدّد

المندمج ومتعدّد الأشكال بهدف تعزيز التبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين من جهة، وبين الشركاء أنفسهم من جهة أخرى، وفقا لتوصية الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط حول الشبكات الأوروبية والمتوسطية للنقل التي تمّت المصادقة عليها في روما بتاريخ 4 مارس 2011.

(...)

الأشكال بهدف تعزيز التبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين من جهة، وبين الشركاء أنفسهم من جهة أخرى، وفقا لتوصية الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط حول الشبكات الأوروبية والمتوسطية للنقل التي تمّت المصادقة عليها في روما بتاريخ 4 مارس 2011، ويجب منح اهتمام خاصّ للإجراءات الجمركية، وبشكل خاصّ إلى تبسيطها وتنسيقها مع السياسة والقواعد الجمركية للاتحاد الأوروبي؛

(...)

تعديل 5

السيدة

(البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم

مشروع التوصيات

تعديل

6. تُشدّد على أنّ استراتيجيات التماسك الإقليمي التي تمّ تبنيها من طرف الدول ومشاريع التعاون الأوروبي المتوسطي يجب أن تؤيد مقاربة شاملة لمعالجة اختلافات التوازن والتفاوتات الاقتصادية بين المناطق والتي تُجازف بإمكانيات كامل اقتصاد بلد ما، وتشمل:

(...)

6. تُشدّد على أنّ استراتيجيات التماسك الإقليمي التي تمّ تبنيها من طرف الدول ومشاريع التعاون الأوروبي المتوسطي يجب أن تؤيد مقاربة شاملة لمعالجة اختلافات التوازن والتفاوتات الاقتصادية بين المناطق والتي تُجازف بإمكانيات كامل اقتصاد بلد ما، وتشمل:

(...)

ب. برامج نموذجية لفائدة التنمية الفلاحية والزرفية وبرامج نموذجية للتنمية الإقليمية، من خلال الاستفادة من التجربة الواسعة التي اكتسبها الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات،

(...)

b. برامج نموذجية لفائدة التنمية الفلاحية والزرفية وبرامج نموذجية للتنمية الإقليمية، من خلال الاستفادة من الخبرة الواسعة التي اكتسبها الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات، وتطلب في هذا السياق تنسيقا أحسن وتعاوننا أكبر بين البرامج التابعة للصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية على مستوى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وتلك التابعة لأداة سياسة الجوار الأوروبية؛

(...)

تعديل 6
السيدة ايناس ايلاسندر (البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم

مشروع التوصيات

تعديل

6. تُشدد على أن استراتيجيات التماسك الإقليمي التي تم تبنيها من طرف الدول ومشاريع التعاون الأورو - متوسطي يجب أن تؤيد مقارنة شاملة لمعالجة الاختلالات والتفاوتات الاقتصادية بين المناطق التي تُجازف بإمكانيات كامل اقتصاد بلد ما، وتشمل:

(...)

ج. استراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة، من بينها التخطيط الحضري، والطاقة المتجددة وتحسين الفعالية على مستوى الطاقة في مجالات النقل والسكن،

(...)

6. تُشدد على أن استراتيجيات التماسك الإقليمي التي تم تبنيها من طرف الدول ومشاريع التعاون الأورو متوسطي يجب أن تؤيد مقارنة شاملة لمعالجة الاختلالات والتفاوتات الاقتصادية بين المناطق والتي تُجازف بإمكانيات كامل اقتصاد بلد ما، وتشمل:

(...)

ج. استراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة، من بينها التخطيط الحضري وتحسين الفعالية على مستوى الطاقة في مجالات النقل والسكن،

(...)

تعديل 7
السيدة إيناس أيلالا سندير (البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم

مشروع التوصيات

تعديل

6 ج مكرر (جديد)

تغير المناخ، مع التأكيد بشكل خاص على مشكلة التصحر؛

تعديل 8
السيدة إيناس أيلالا سندير (البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم

مشروع التوصيات

تعديل

6 د مكرر (جديد)

دور الشركات الصغرى والمتوسطة في البحر الأبيض المتوسط؛

تعديل 9
السيدة إيناس أيلالا سندير (البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم

مشروع التوصيات

تعديل

6 هـ مكرر (جديد)

الإرث الثقافي، لا سيما من وجهة نظر دور الشباب في حماية التراث الثقافي المحلي وتقييمه؛

التعديل 10
السيدة ماري-تيريز - سانثيز - شميد
(البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم 8

التعديل

8. تدعو الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحسين دمج البعد الإقليمي للعلاقات الأورومتوسطية في مقدمة أولوياته وتطلب من أمانته تنسيق مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط مع البرامج الأوروبية الموجودة بشكل أفضل و تبادل أفضل الممارسات داخل المنطقة بالتعاون مع المفوضية الأوروبية والمؤسسات الأخرى (بما في ذلك بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية) ، على سبيل المثال عن طريق إنشاء بوابة إلكترونية أورومتوسطية أو قاعدة بيانات حول التماسك الإقليمي؛

مسودة التوصية

8. تدعو الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحسين دمج البعد الإقليمي للعلاقات الأورومتوسطية في مقدمة أولوياته وتطلب من أمانته تبادل أفضل الممارسات داخل المنطقة بالتعاون مع المفوضية الأوروبية والمؤسسات الأخرى (بما في ذلك بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية) ، على سبيل المثال عن طريق إنشاء بوابة إلكترونية أورومتوسطية أو قاعدة بيانات حول التماسك الإقليمي؛

التعديل 11

السيدة ماري-تيريز - سانثيز - شميد
(البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم 9

التعديل

9. تحت دول الاتحاد من أجل المتوسط على الإقرار بأن سياسات التماسك الإقليمي تقتضي وجود عملية أكثر لامركزية وأقلمة للسياسات الوطنية تأخذ في الاعتبار دور المناطق لضمان نجاح الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية؛ وتشدد على أهمية مكون التعاون العابر للحدود (CBC) في سياسة الجوار، الذي يسمح بإيجاد التعاون اللامركزي والتشاركي بين السلطات المحلية والإقليمية حول البحر الأبيض المتوسط، وترى أنه ينبغي زيادة حصة ال 5% المخصصة لبرامج التعاون العابر للحدود في فترة البرمجة الجديدة.

مسودة التوصية

9. تحت دول الاتحاد من أجل المتوسط على الإقرار بأن سياسات التماسك الإقليمي تقتضي وجود عملية أكثر لامركزية وأقلمة للسياسات الوطنية تأخذ في الاعتبار دور المناطق لضمان نجاح الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية؛

التعديل 12

السيدة اينيس ايلالا سندير (الاتحاد الأوروبي)

الفقرة رقم 9 مكرر (جديدة)

التعديل

مسودة التوصية

9 مكرر (جديدة)

تطلب القيام بتعبئة كافة مستويات المجتمع وتوعيتها بالمسؤولية بحيث تتمكن اللامركزية من المساهمة في تنمية جميع المناطق بطريقة ديموقراطية، من خلال إشراك الشعوب في إدارة شؤونها الخاصة وتحسين العلاقات بين الدولة و المواطن وإعطاء دفعة للتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي؛

نحو إطار مالي أوروبي متوسطي شامل من أجل التنمية الاقتصادية للمنطقة

التعديل 13

السيدة رودي كراتسا-تساغار وبولو (البرلمان الأوروبي)

الفقرة ألف

التعديل

مسودة التوصية

أ. حيث أنه يتعين النظر إلى الإطار المالي الأوروبي متوسطي الشامل الهادف إلى التنمية الاقتصادية للمنطقة، كمجموعة من المنظمات والكيانات والآليات الثنائية والمتعددة الأطراف، العامة والخاصة، التي تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وفي مساندة الاستثمار والتي تتطلع إلى العمل بصورة متزامنة لمكافحة الفقر والامية والبطالة و تحسين الظروف المعيشية والأداء المهني وتنمية الخدمات العامة وإعداد البنية التحتية، على الأخص المياه والنقل والطاقة، لمساندة إنشاء الاعمال وإشراك المجتمع المدني؛

أ. حيث أنه يتعين النظر إلى الإطار المالي الأوروبي متوسطي الشامل الهادف إلى التنمية الاقتصادية للمنطقة كمجموعة من المنظمات والكيانات والآليات الثنائية والمتعددة الأطراف، العامة والخاصة، التي تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وفي مساندة الاستثمار والتي تتطلع إلى العمل بصورة متزامنة لمكافحة الفقر والامية والبطالة و تحسين الظروف المعيشية وتنمية الخدمات العامة وإعداد البنية التحتية، على الأخص بالنسبة المياه والنقل والطاقة، لمساندة إنشاء الاعمال وإشراك المجتمع المدني؛

التعديل 14

السيدة رودي كراتسا-تساغار وبولو (البرلمان الأوروبي)

الفقرة أ مكرر (جديدة)

التعديل

مسودة التوصية

أ. مكرر. حيث أن الاتحاد الأوروبي قد قام بزيادة حجم الأموال المخصصة للدول المتوسطة الشريكة لمواجهة الحاجات الناتجة عن الربيع العربي والآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية؛

التعديل 15

السيدة رودي كراتسا-تساغار وبولو (البرلمان الأوروبي)

الفقرة باء

التعديل

مسودة التوصية

ب. وحيث أن الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية الحالية هي أزمة عالمية وقد ساهمت في إضعاف اقتصاديات ومجتمعات المنطقة الأوروبية وبيئت الحاجة إلى التضامن وتعزيز التعاون للتوصل إلى إجابة

ب. وحيث أن الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية الحالية هي أزمة عالمية وقد ساهمت في إضعاف اقتصاديات المنطقة الأوروبية وبيئت الحاجة الى التضامن وتعزيز التعاون للتوصل إلى إجابة شاملة

شاملة فعالة قادرة علي تخفيف آثار هذه الأزمة،
والتوصل إلى نمو اقتصادي قوي يتمتع به الجميع.
لتحقيق ذلك فأنا في أمس الحاجة إلى تصحيح القصور
وتلافي نقاط الضعف في الإطار المالي الحالي، والذي
يتصف بقلّة الموارد المالية والتوزيع غير العادل، دون
متابعة كاملة والموجهة بطريقة غير كافية تجاه الشركات
الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة
وخلق فرص العمل؛

فعالة قادرة علي تخفيف آثار هذه الأزمة، والتوصل إلى
نمو اقتصادي قوي يتمتع به الجميع. لتحقيق ذلك فأنا في
أمس الحاجة إلى تصحيح القصور وتلافي نقاط الضعف
في الإطار المالي الحالي، والذي يتصف بقلّة الموارد
المالية والتوزيع غير العادل، دون متابعة كاملة
والموجهة بطريقة غير كافية تجاه الشركات الصغيرة
والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

التعديل 16

السيدة رودى كراتسا-تساغاروبولو (البرلمان الأوروبي)

الفقرة جيم (جديدة)

التعديل

مسودة التوصية

جيم (جديدة). حيث أنه يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي
(EIB) ، بالإضافة إلى مبلغ الأربعة مليارات يورو التي
تم تخصيصها قبل الربيع العربي، أن يخصص للمنطقة
الأورومتوسطية قروضاً إضافية تصل قيمتها إلى مائة
مليار يورو وأنه من المقرر ان يقوم البنك الأوروبي
للإنشاء والتعمير بتوسيع نطاق تغطيته الجغرافية
لتشمل الجوار الجنوبي وأن يقدم سنوياً ما يصل إلى
2.5 مليار للاستثمار في القطاعين العام والخاص لدعم
إنشاء و توسيع الشركات وتمويل البنية التحتية؛

التعديل 17

السيدة اينيس ايلالا سندر (الاتحاد الأوروبي)

الفقرة رقم 1 مكرر (جديدة)

التعديل

مسودة التوصية

ا مكرر (جديدة)
تلاحظ أن الأزمة الاقتصادية والمالية قد أثرت بشكل
كبير على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والسلطات
المحلية والإقليمية لجميع البلدان ولذا تعتبر أنه من
الضروري تنفيذ تدابير لخلق فرص العمل وتعميق
العلاقات التجارية الأورو متوسطية العلاقات وتشجيع
الابتكار والتماسك الاجتماعي؛ وتذكر بهذا الصدد أن
أولوياتها ترتبط بالأسواق المحلية وبالفرص التي
تتيحها اقاليم منطقة البحر الأبيض المتوسط.

التعديل 18

السيدة رودى كراتسا-تساغاروبولو (البرلمان الأوروبي) الفقرة رقم 2 مكرر أ (جديدة)

الفقرة رقم 2 مكرر أ (جديدة)
تدعو إلى دراسة كافة الشروط والاحتمالات لإنشاء بنك
أورو متوسطي للاستثمار

التعديل 19

السيدة اينيس ايالا سنذر (الاتحاد الأوروبي)

الفقرة رقم 2 مكرر ب (جديدة)

الفقرة رقم 2 مكرر ب (جديدة)
تشجع على إقامة بنك أورو متوسطي للاستثمار لدعم
جهود الإصلاح التي تقوم بها بلدان الجهة الجنوبية
والذي ينبغي أن يوفر تمويلاً خاصاً لدعم اللامركزية
والحكومات المحلية والإقليمية.

التعديل 20

السيدة رودى كراتسا-تساغاروبولو (البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم 3

3. تأسف لكون المنطقة الأورومتوسطية تعاني من
اهتزاز الثقة من جانب المستثمرين. وتذكر بأن استعادة
هذه الثقة يستدعي تحسين البيئة الاقتصادية والقضائية
وذلك من خلال إجراء إصلاحات هيكلية شاملة تسمح
بتحقيق الحكم الرشيد والشفافية وإنفاذ القوانين لتدعيم
القطاع الخاص وفتح الأسواق وتعزيز عناصر الجذب
 للمنطقة. وفي هذا الصدد تُحيي مساندة الاتحاد
الأوروبي وأعضاء الدول الثماني الكبار لليقظة العربية
ولا سيما من خلال شراكة (دوفيل) التي من شأنها أن
تُصاحب، بصفة دائمة، عملية الانتقال السياسي
والتحول الاقتصادي للصفة الجنوبية للمتوسط، على
الرغم من الحاجة إلى بعض التوضيح لطبيعة وأهداف
الشراكة من (دوفيل)، كما تُشدد على أهمية تعضيد الثقة
فيما يتعلق بالمضي قدماً في إنشاء المشروعات
الملموسة والبناء كالمشاريع الخاصة بالاتحاد من أجل
المتوسط، حتى يُمكن التوصل إلى ديناميكية ايجابية،
كما تُرحب بالمشاريع التي انطلقت في هذا الصدد ومع
ذلك تأسف لبطء دخولها حيز التنفيذ العملي وبصفة
خاصة فيما يتعلق بالمبادرة المتوسطية لتطوير الأعمال.
كما تحيي العمل الايجابي للمرفق الأورومتوسطي
للاستثمار والشراكة التابع لبنك الاستثمار الأوروبي

3. تأسف لكون المنطقة الأورومتوسطية تعاني من
اهتزاز الثقة من جانب المستثمرين. وتذكر بأن استعادة
هذه الثقة يستدعي تحسين البيئة الاقتصادية والقضائية
وذلك من خلال إجراء إصلاحات هيكلية شاملة لتدعيم
القطاع الخاص وتعزيز عناصر الجذب للمنطقة. وفي هذا
الصدد تُحيي مساندة الاتحاد الأوروبي وأعضاء الدول
الثمانى الكبار لليقظة العربية ولا سيما من خلال شراكة
(دوفيل) التي من شأنها أن تُصاحب، بصفة دائمة، عملية
الانتقال السياسي والتحول الاقتصادي للصفة الجنوبية
للمتوسط، على الرغم من الحاجة إلى بعض التوضيح
لطبيعة وأهداف الشراكة من (دوفيل)، كما تُشدد على
أهمية تعضيد الثقة فيما يتعلق بالمضي قدماً في إنشاء
المشروعات الملموسة والبناء كالمشاريع الخاصة
بالاتحاد من أجل المتوسط، حتى يُمكن التوصل إلى
ديناميكية ايجابية، كما تُرحب بالمشاريع التي انطلقت في
هذا الصدد ومع ذلك تأسف لبطء دخولها حيز التنفيذ
العملي وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمبادرة المتوسطية
لتطوير الأعمال. كما تحيي العمل الايجابي للمرفق
الأورومتوسطي للاستثمار والشراكة التابع لبنك
الاستثمار الأوروبي التي ترمي منذ أكثر من عقد من
الزمن لدعم تطوير القطاع الخاص في دول المغرب

والمشرق؛ و تدعو البنك الأوروبي للاستثمار للحفاظ على حجم قروض ومساهمات كافية لتلبية الاحتياجات الرئيسية فيما يتعلق بخلق فرص العمل عن طريق دعم التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل البنى التحتية، وتدعو أيضا بنك الاستثمار الأوروبي إلى دعم مشاريعه بنشاط، بما في ذلك عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومع المؤسسات الإنمائية والتمويلية الدولية الأخرى، وأيضا الإقليمية ومع دول الخليج، مما يمكن له ان يساعد في سد فجوات التمويل هذه ودعم شراكة دوفيل عمليا؛ كما ترحب بتوسيع أنشطة البنك الأوروبي للإعمار والتنمية لتشمل الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط؛ وتدعو أيضا بشكل عام لبناء قدرات جميع الجهات الفاعلة التي تشارك في التنمية الاقتصادية للمنطقة؛

التي ترمي منذ أكثر من عقد من الزمن لدعم تطوير القطاع الخاص في دول المغرب والمشرق؛ و تدعو البنك الأوروبي للاستثمار للحفاظ على حجم قروض ومساهمات كافية لتلبية الاحتياجات الرئيسية فيما يتعلق بخلق فرص العمل عن طريق دعم التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل البنى التحتية، وتدعو أيضا بنك الاستثمار الأوروبي إلى دعم مشاريعه بنشاط، بما في ذلك عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومع المؤسسات الإنمائية والتمويلية الدولية الأخرى، وأيضا الإقليمية ومع دول الخليج، مما يمكن له ان يساعد في سد فجوات التمويل هذه ودعم شراكة دوفيل عمليا؛ كما ترحب بتوسيع أنشطة البنك الأوروبي للإعمار والتنمية لتشمل الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط؛ وتدعو أيضا بشكل عام لبناء قدرات جميع الجهات الفاعلة التي تشارك في التنمية الاقتصادية للمنطقة؛

التعديل 21

السيد علي إركوسكون (تركيا)

الفقرة رقم 3

مسودة التوصية

التعديل

3. تأسف لكون المنطقة الأوروبية ومتوسطة تعاني من اهتزاز الثقة من جانب المستثمرين. وتذكر بان استعادة هذه الثقة يستدعي تحسين البيئة الاقتصادية والقضائية وذلك من خلال إجراء إصلاحات هيكلية شاملة لتدعيم القطاع الخاص وتعزيز عناصر الجذب للمنطقة. وفي هذا الصدد تُحبي مساندة الاتحاد الأوروبي وأعضاء الدول الثماني الكبار لليقظة العربية ولا سيما من خلال شراكة (دوفيل) التي من شأنها أن تُصاحب، بصفة دائمة، عملية الانتقال السياسي والتحول الاقتصادي للصفة الجنوبية للمتوسط، على الرغم من الحاجة إلى بعض التوضيح لطبيعة وأهداف الشراكة من (دوفيل)، كما تُشدد علي أهمية تعضيد الثقة فيما يتعلق بالمضي قدماً في إنشاء المشروعات الملموسة والبنائة كالمشاريع الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط، حتى يُمكن التوصل إلى ديناميكية ايجابية، كما تُرحب بالمشاريع التي انطلقت في هذا الصدد ومع ذلك تأسف لبطء دخولها حيز التنفيذ العملي وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمبادرة المتوسطية لتطوير الأعمال. كما تحيي العمل الايجابي للمرفق الأوروبي المتوسطي للاستثمار والشراكة التابع لبنك الاستثمار الاوروي التي ترمي منذ اكثر من عقد من

3. تأسف لكون المنطقة الأوروبية ومتوسطة تعاني من اهتزاز الثقة من جانب المستثمرين. وتذكر بان استعادة هذه الثقة يستدعي تحسين البيئة الاقتصادية والقضائية وذلك من خلال إجراء إصلاحات هيكلية شاملة لتدعيم القطاع الخاص وتعزيز عناصر الجذب للمنطقة. وفي هذا الصدد تُحبي مساندة الاتحاد الأوروبي و **تركيا** وأعضاء الدول الثماني الكبار لليقظة العربية ولا سيما من خلال شراكة (دوفيل) التي من شأنها أن تُصاحب، بصفة دائمة، عملية الانتقال السياسي والتحول الاقتصادي للصفة الجنوبية للمتوسط، على الرغم من الحاجة إلى بعض التوضيح لطبيعة وأهداف الشراكة من (دوفيل)، كما تُشدد علي أهمية تعضيد الثقة فيما يتعلق بالمضي قدماً في إنشاء المشروعات الملموسة والبنائة كالمشاريع الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط، حتى يُمكن التوصل إلى ديناميكية ايجابية، كما تُرحب بالمشاريع التي انطلقت في هذا الصدد ومع ذلك تأسف لبطء دخولها حيز التنفيذ العملي وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمبادرة المتوسطية لتطوير الأعمال. كما تحيي العمل الايجابي للمرفق الأوروبي المتوسطي للاستثمار والشراكة التابع لبنك

الزمن لدعم تطوير القطاع الخاص في دول المغرب والمشرق؛ وتدعو البنك الأوروبي للاستثمار للحفاظ على حجم قروض ومساهمات كافية لتلبية الاحتياجات الرئيسية فيما يتعلق بخلق فرص العمل عن طريق دعم التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل البنى التحتية، وتدعو أيضا بنك الاستثمار الأوروبي إلى دعم مشاريعه بنشاط، بما في ذلك عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومع المؤسسات الإنمائية والتمويلية الدولية الأخرى، وأيضا الإقليمية ومع دول الخليج، مما يمكن له ان يساعد في سد فجوات التمويل هذه ودعم شراكة دوفيل عمليا؛ كما ترحب بتوسيع أنشطة البنك الأوروبي للإعمار والتنمية لتشمل النشاط الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط؛ وتدعو أيضا بشكل عام لبناء قدرات جميع الجهات الفاعلة التي تشارك في التنمية الاقتصادية للمنطقة؛

الاستثمار الأوروبي التي ترمي منذ أكثر من عقد من الزمن لدعم تطوير القطاع الخاص في دول المغرب والمشرق؛ وتدعو البنك الأوروبي للاستثمار للحفاظ على حجم قروض ومساهمات كافية لتلبية الاحتياجات الرئيسية فيما يتعلق بخلق فرص العمل عن طريق دعم التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل البنى التحتية، وتدعو أيضا بنك الاستثمار الأوروبي إلى دعم مشاريعه بنشاط، بما في ذلك عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومع المؤسسات الإنمائية والتمويلية الدولية الأخرى، وأيضا الإقليمية ومع دول الخليج، مما يمكن له ان يساعد في سد فجوات التمويل هذه ودعم شراكة دوفيل عمليا؛ كما ترحب بتوسيع أنشطة البنك الأوروبي للإعمار والتنمية لتشمل النشاط الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط؛ وتدعو أيضا بشكل عام لبناء قدرات جميع الجهات الفاعلة التي تشارك في التنمية الاقتصادية للمنطقة؛

التعديل 22

السيد فرانك بو غارتس (بلجيكا)

الفقرة رقم 4

مسودة التوصية

التعديل

4. تنادي وتتمنى الوصول إلى الذروة في مجال تبادل الأنظمة والأدوات القائمة والمخصصة للتنمية الاقتصادية للمنطقة، والذي هو شرط أساسي لإنشاء إطار مالي ملائم وفعال. كما تعتقد أنه من الواجب تدعيم التكامل بين عمليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف؛ وتشدد على أن النسيج الاقتصادي للمنطقة يتكون من الشركات المتوسطة والصغيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة على نحو أساسي وإن الانتماء الصغير هو أحد أشكال التمويل الأكثر توافقاً. كما تدعو للتوسع في نطاق العرض وإتاحة القروض الصغيرة ومساندة عمليات التمويل والمشاريع التي تركز على المشاركة بين القطاع العام والخاص. كما تنصح بأن يكون التمويل المخصص للتنمية الاقتصادية:

4. تنادي وتتمنى الوصول إلى الذروة في مجال تبادل الأنظمة والأدوات القائمة والمخصصة للتنمية الاقتصادية للمنطقة، والذي هو شرط أساسي لإنشاء إطار مالي ملائم وفعال. كما تعتقد أنه من الواجب تدعيم التكامل بين عمليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف؛ وتشدد على أن النسيج الاقتصادي للمنطقة يتكون من الشركات المتوسطة والصغيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة على نحو أساسي وإن الانتماء الصغير هو أحد أشكال التمويل الأكثر توافقاً. كما تدعو للتوسع في نطاق العرض وإتاحة القروض الصغيرة ومساندة عمليات التمويل والمشاريع التي تركز على المشاركة بين القطاع العام والخاص. كما تنصح بأن يكون التمويل المخصص للتنمية الاقتصادية:

- مضمون ضد المخاطر الملازمة لأنشطة

القروض؛

- خاضع إلى تخفيض القيود الإدارية لتسهيل

عملية الانتشار

- متفق مع الأولويات والأهداف الموضوعية

مسبقاً؛

- أن يتم المنح عند استيفاء المعايير المؤهلة،

خاصة فيما يتعلق بالالتزام بالإصلاحات لتدعيم

الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية وإشراك

المجتمع المدني؛

- يحترم مبادئ المسؤولية المشتركة والإدارة

- مضمون ضد المخاطر الملازمة لأنشطة

القروض؛

- خاضع إلى تخفيض القيود الإدارية لتسهيل

عملية الانتشار

- متفق مع الأولويات والأهداف الموضوعية

مسبقاً؛

- أن يتم المنح عند استيفاء المعايير المؤهلة،

خاصة فيما يتعلق بالالتزام بالإصلاحات لتدعيم

الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية مع إيلاء

اهتمام خاص لحقوق المرأة والقضاء على التمييز

وإقامة مجتمع مدني حر؛

- المشتركة والتوافق؛
 - أن يخضع التمويل عند استخدامه للمتابعة؛
 - في خدمة الجماهير واحتياجاتها وتطلعاتها؛
 - يحترم مبادئ المسؤولية المشتركة والإدارة
 المشتركة والتوافق؛
 - أن يخضع التمويل عند استخدامه للمتابعة؛
 - في خدمة الجماهير واحتياجاتها وتطلعاتها؛

التعديل 23

السيدة رودى كراتسا-تساغاروبولو (البرلمان الأوروبي)

الفقرة رقم 4

التعديل

مسودة التوصية

4. تنادي وتتمنى الوصول إلى الذروة في مجال تبادل الأنظمة والأدوات القائمة والمخصصة للتنمية الاقتصادية للمنطقة، والذي هو شرط أساسي لإنشاء إطار مالي ملائم وفعال. كما تعتقد أنه من الواجب تدعيم التكامل بين عمليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف؛ وتشدد على أن النسيج الاقتصادي للمنطقة يتكون من الشركات المتوسطة والصغيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة على نحو أساسي وان الانتماء الصغير هو أحد أشكال التمويل الأكثر توافقاً. كما تدعو للتوسع في نطاق العرض وإتاحة القروض الصغيرة ومساندة عمليات التمويل والمشاريع التي تركز على المشاركة بين القطاع العام والخاص. كما تنصح بأن يكون التمويل المخصص للتنمية الاقتصادية:

- مضمون ضد المخاطر الملازمة لأنشطة القروض؛
- خاضع إلى تخفيض القيود الإدارية لتسهيل عملية الانتشار

- متفق مع الأولويات والأهداف الموضوعية مسبقاً؛

- أن يتم المنح عند استيفاء المعايير المؤهلة، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بالإصلاحات لتدعيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية وإشراك المجتمع المدني؛

- يحترم مبادئ المسؤولية المشتركة والإدارة المشتركة والتوافق؛

- أن يخضع التمويل عند استخدامه للمتابعة؛
- في خدمة الجماهير واحتياجاتها وتطلعاتها؛

لهذه الغاية، تعتبر أدوار البرلمانات والمجتمع المدني أساسية.

4. تنادي وتتمنى الوصول إلى الذروة في مجال تبادل الأنظمة والأدوات القائمة والمخصصة للتنمية الاقتصادية للمنطقة، والذي هو شرط أساسي لإنشاء إطار مالي ملائم وفعال. كما تعتقد أنه من الواجب تدعيم التكامل بين عمليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف؛ وتشدد على أن النسيج الاقتصادي للمنطقة يتكون من الشركات المتوسطة والصغيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة على نحو أساسي وان الانتماء الصغير هو أحد أشكال التمويل الأكثر توافقاً. كما تدعو للتوسع في نطاق العرض وإتاحة القروض الصغيرة ومساندة عمليات التمويل والمشاريع التي تركز على المشاركة بين القطاع العام والخاص. كما تنصح بأن يكون التمويل المخصص للتنمية الاقتصادية:

- مضمون ضد المخاطر الملازمة لأنشطة القروض؛
- خاضع إلى تخفيض القيود الإدارية لتسهيل عملية الانتشار

- متفق مع الأولويات والأهداف الموضوعية مسبقاً؛

- أن يتم المنح عند استيفاء المعايير المؤهلة، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بالإصلاحات لتدعيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية وإشراك المجتمع المدني؛

- يحترم مبادئ المسؤولية المشتركة والإدارة المشتركة والتوافق؛

- أن يخضع التمويل عند استخدامه للمتابعة؛
- في خدمة الجماهير واحتياجاتها وتطلعاتها؛

التعديل 24

السيدة رودى كراتسا-تساغاروبولو (البرلمان الأوروبي)

الفقرة 4 مكرر (جديدة)

4 مكرر (جديدة)

تدعو إلى اتخاذ مبادرات في جانبي البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى الاستغلال التام لإمكانات الرجل والمرأة دون تمييز وتعزيز التعليم والتدريب المهني بما يتناسب مع متطلبات الأسواق الحديثة، وأيضاً تشجيع التبادلات وتقاسم المهارات إضافة إلى تعزيز حركة الطلبة ورجال الأعمال؛